الخارجية والدفاع والمالية، أعضاء الطاقم الرباعي السياسي، والتي تضمّنت دعوة الى عقد لقاء اسرائيلي ـ فلسطيني في القاهرة، لاجراء حوار حول موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وأخذ وزراء المعراخ، خلال المناقشة، وشاركهم في ذلك الوزراء الثلاثة، ليفي وشارون ومودعاي، على الوزير ارنس اتسام تقريره حول محادثاته في الولايات المتحدة، وكذلك الاقتراح الذي ينسبه الى الوزير بيكر، بـ «الغموض والتشويش»، سواء أكان ذلك بالنسبة الى مضمون الاقتراح الاميركي، او الى كيفية تقديمه. وسأل الوزير بيرس وزير الخارجية عمّا اذا كان بامكانه تقديم الاقتراح الاميركي خطياً وممهوراً بتوقيع الوزير بيكر، «لأنه، في هذا الحال، قد يتبنّى المعراخ الاقتراح الاميركي» (**المصدر نفسه**).

وهاجم الوزير موشي نسيم مشروع القرار الذي تقدّم به حزب العمل، متهماً وزراء العمل بالموافقة على اجراء حوار مع م.ت.ف. «من الافضل لوزراء المعراخ ان يقولوا انهم يعلمون بأن المقصود من ' النقاط العشر ' التي تتضمّنها الدعوة المصرية هو اشراك م.ت.ف. في الحوار، وانهم يوافقون على ذلك». وأضاف نسيم: «حذار ان نوهم أنفسنا. فالمقصود هو الحوار مع م.ت.ف. [وان] تعيين الوفد من جانبها هو بمثابة مفاوضات معها وموافقة [بالتالي] على اقامة دولة فلسطينية». وطالب نسيم بدرس الاقتراح الاميركي، قائلاً: «لدينا الفكرة التي جاء بها وزير الخارجية، وعلينا ان ندرسها بشروط معيّنة، وان نرى اذا كانت تنسجم مع مبادرة السلام» (**هآرتس**، ٦/ ١٠/ ١٩٨٩).

امّا الوزير ليفي (وهو من المعارضين لمبادرة الحكومة)، فاعتبر ان مسار الاحداث، حتى الآن، يثبت الخطأ في التقدير الذي كان في صلب مبادرة الحكومة. وتطرّق الى مشروع القرار الذي قدّمه الوزير بيرس، فرأى ان «اولئك الذين يدّعون بأن هناك ضرورة للتشاور مع مصر، يقومون، عملياً، بذرّ الرماد في العيون. فمصر لم تتشاور معنا، وتقدمت بمبادرة خاصة بها تتناقض، من حيث الجوهر، مع المبادرة الاسرائيلية». ووصف القبول بالمبادرة المصرية، والادعاء، في الوقت عينه، بالتمسّك بمبادرة الحكومة، بأنه «تضليل». ووجه كلامه الى اعضاء المعراخ في المجلس، قائلاً: «عندما تعلنون... انكم تؤيدون مبادرة مبارك وتوافقون على اشراك مبعدين [في الحوار]، لا يمكنكم الادعاء، في الوقت عينه، بأن موقفكم ينسجم مع المبادرة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**).

وبعد خمس ساعات من المناقشة، رفع رئيس الحكومة الجلسة، معلناً استئناف المناقشة صباح اليوم التالي. وبدا لبعض المراقبين ان هناك فرصة، في ضوء الاقتراح الاميركي الذي تحدث عنه الوزير ارنس، لتلافي نشوب أزمة بين المعراخ والليكود، على خلفية القرار المتوقع للمجلس برفض اقتراح المعراخ. وقال هؤلاء انه اذا قدّم الاقتراح الاميركي الى المجلس على شكل وثيقة مكتوبة، فليس مستبعداً ان يؤيده المعراخ، وبذلك يمكنه سحب اقتراحه دون احراج (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر صحفية ان وزراء المعراخ شكّكوا في وجود اقتراح اميركي كهذا. ونقلت المصادر هذه عن وزير الدفاع قوله، في جلسة المجلس السياسي للحزب، التي عقدت بعد جلسة المجلس الوزاري الاولى، انه سوف يفاجأ كثيراً اذا اتضح، فعلاً، ان الادارة الاميركية قرّرت القيام بدور نشط وفعّال في مسار السلام. وحدّد رابين موقفه قائلاً: «من ناحيتي، فاني ارحّب بذلك بسرور. فهذا يعني تخلّي الاميركيين عن سياستهم الحالية. فحتى الآن، كانوا حذرين جداً من تلطيخ أكفّهم بمياه الشرق الاوسط، حتى لو كانت نظيفة، مفضلين تحميل مصر واسرائيل، لوحدهما، تبعة عدم التقدّم في مسار السلام» (**المصدر نفسه**).

وهاجم رابين موقف الليكود من مشروع القرار الذي تقدّم به حزبه، معلناً انه اذا رفض الليكود المشروع، «فانه سيتضح، بشكل جلي، انه يعارض الوساطة المصرية بين اسرائيل والفلسطينيين». وأضاف، واذا حصل ذلك، «فقد يترتب على هذا الامر ابعاد سياسية» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء اصرار المعراخ على وجوب الحصول على اقتراح خطي من جانب وزير الخارجية الاميركية، اجرى الوزير ارنس اتصالات مكثّفة مع الوزير بيكر، لاقناعه بتقديم اقتراحه خطياً قبل عقد الجلسة الثانية للمجلس الوزاري. وأعرب ارنس، في معرض شرحه للاقتراح الاميركي، عن اعتقاده